

النخبة المخزنية وشبكات النفوذ في المغرب خلال القرن التاسع عشر

محمد البشير رازقي

باحث دكتوراه اختصاص علوم التراث
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
الجمهورية التونسية



ملخص

نحاول من خلال مقالنا "النخبة المخزنية وشبكات النفوذ في المغرب في القرن التاسع عشر" تبين وتتبع رهانات الفاعل الاجتماعي وهوامجه حول تقنيات تشكيل شبكات العلاقات وبناء المكانة الاجتماعي في المغرب مع التركيز على نموج البلاد التونسية والمغرب الأقصى. فمن خلال مفهوم شبكة العلاقات حاولنا فهم سيرورة تكوين هذه الشبكات وعلاقة ذلك بالنخب المخزنية وأعاون الدولة في المغرب. وستتبع سيرورة بعض العائلات والشخصيات لمحاولة فهم آليات بناء هذه الشبكة وطرق تركيزها والمحافظة عليها وتوسيعها. وقد اعتمدنا كمدونة مصدريّة في هذا البحث على أعمال أكاديمية تأسيسية في الأسطوغرافيا التونسية والمغربية خاصة التي اهتمت بدراسة النخب المخزنية وأعاون الدولة خلال القرن التاسع عشر، مثل عمل سلوى هويدي الذي كان بعنوان "أعاون الدولة بالإيالة التونسية: الأفراد، المجموعات، شبكات العلاقات، ١٧٣٥-١٨١٤" وعملي مهدي جراد الأول بعنوان "عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني ١٧٠٥-١٨٨١"، والثاني بعنوان "تجار البلاط بإيالة تونس (أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر)". أما بالنسبة للمغرب الأقصى فقد اشتغلنا على أطروحة دانييل شروتر التي ترجمها خالد بن الصغير بعنوان "تجار الصويرة - المجتمع الحضري والامبريالية في جنوب غرب المغرب ١٨٤٤ - ١٨٦٦"، وأطروحة مصطفى الشابي "النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر"، وأطروحة أحمد التوفيق "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر. اينولتان ١٨٥٠-١٩١٢". وقد قسمنا البحث إلى ثلاثة أقسام أساسية تتخللها عناصر فرعية، إلى جانب مقدّمة وخاتمة. وقد اهتمّ العنصر الأول بدراسة الأسس السياسية لبناء شبكات العلاقات، والقسم الثاني اهتمّ بالأسس الاقتصادية، واعتنى القسم الثالث بدراسة الأسس الاجتماعية. والإشكالية الرئيسية للعمل هي محاولة فهم الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتكوين شبكة النفوذ والعلاقات في بلاد المغرب خلال القرن التاسع عشر.

كلمات مفتاحية:

تاريخ تونس الحديث، بلاد المغرب، الاستعمار الفرنسي، السلطة
الحسينية، الإيالة التونسية

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٦ أغسطس ٢٠١٧
تاريخ قبول النشر: ١٠ يناير ٢٠١٨

DOI 10.12816/0054805

معرّف الوثيقة الرقمي:

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد البشير رازقي، "النخبة المخزنية وشبكات النفوذ في المغرب خلال القرن التاسع عشر"، دورية كان التاريخية، السنة الحادية عشرة - العدد الثاني والأربعون، ديسمبر ٢٠١٨، ص ١٤١ - ١٥٢.

مقدمة

بالنخبة المخزنية في المغرب من خلال نموذج البلاد المغربية والتونسية خلال القرن التاسع عشر. وستتبع سيرورة بعض العائلات والشخصيات لمحاولة فهم آليات بناء هذه الشبكة وطرق تركيزها والمحافظة عليها وتوسيعها. ترتكز هذه الورقة البحثية على مجموعة من الأعمال الأكاديمية، فقد اعتمدنا لفهم شبكات النفوذ في البلاد التونسية خلال الفترة المدروسة على عمل سلوى هويدي

يرتكز مفهوم شبكة العلاقات على مجموعة من الأسس منها "الثقة"^(١) والتمدد الجغرافي والتاريخي والتبادل بأنواعه (تجارة، معلومات، مصاهرة...) والمكانة الاجتماعية ومجمل أشكال النفوذ^(٢). ومن خلال مفهوم شبكة العلاقات سوف نحاول أن ندرس آليات تكوين هذه الشبكة وعلاقة ذلك

تقديم خدمات للقبيلة^(٧). والوظيفة المخزنية هي في حد ذاتها جزء مهم من شبكة العلاقات، كما تسمح للموظف بتوسيع شبكته الخاصة، "فعلاقة الممثل المخزني بالسكان الذين يحكمهم يمكن تتبّعها في ثلاثة اتجاهات أساسية:

- خدمة الدولة (خاصة المراقبة وجمع الجباية)
- إجراء الأحكام
- تنمية ثروته الخاصّة (ثروة مالية أو عقارية)"^(٨).

البلط له دور اقتصادي محوري أيضًا، فقد أسّس السلطان الصويرة من أجل التبادل التجاري بالأساس، دون إغفال إنشاء الوحدات العسكرية فيها^(٩). والهدف الأساسي من هذه المدينة تجاري بامتياز. وقد ساهم المخزن بفعالية في اجتذاب التجار لها، وأمن لهم الإقامة ببنااته المنازل و"منح القروض وخفض الرسوم الجمركية"^(١٠). وتجار السلطان يعتمدون على البلط من خلال "ظهاثر" التزكية أو من خلال السلفات المالية، هذا بعد أن يؤدي التاجر طقوس الطاعة للسلطان^(١١). هذه العلاقة مع توغلنا في القرن التاسع عشر بدأت تتغير لصالح التجار المحليين والأجانب، خاصة مع الإرادة التي أظهرتها الدول الأوروبية في توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي^(١٢). هنا عوض التجار أموال السلف السلطانية بـ "جذب رأس المال الأجنبي" والاعتماد على الحماية القنصلية الأوروبية^(١٣). كما أنّ السلطان شجّع عددا من التجار المحليين مثل المختار ابن عزّوز للدخول لحلبة المنافسة، مع وجود تجار محليين آخرين اعتمدوا على السلفات السلطانية و"القروض الخارجية في الآن نفسه" مثل عائلة أولاد النفطالي^(١٤). ونؤكد هنا أنّ اكتساب الثروة السريع لا ينفي الدور المحوري للسلطان في هذه العملية حيث يمكن له مصادرة ثروات الأشخاص أو العائلات^(١٥)، حيث أنّ منظومة "المصادرة" هي آلية عريقة في الدولة العثمانية^(١٦).

٢/١- الإدارة:

اعتمد، من الناحية الإدارية، النظام الاقتصادي للإيالة التونسية خلال الفترة المدروسة على الضرائب، وترسّخت بذلك أهمية مؤسسات الجهاز المالي مثل "بيت المال" و"مؤسسة بيت خزندار" و"الغرفة" و"دار السكة"^(١٧). وإلى جانب المؤسسات المالية والعسكرية نجد "الهايكل الشرعية" كالقضاء والفتوى والتدريس والإمامة، والهايكل الإدارية كخطة "صاحب الطابع" و"الكتاب"^(١٨). استفادت هذه الفئة من رواتبها ومن المنح والهدايا التي تعطى لها من قبل السلطة في الأعياد والمناسبات، بالإضافة إلى تمتعهم

بعنوان "أعوان الدولة بالإيالة التونسية: الأفراد، المجموعات، شبكات العلاقات، ١٧٣٥-١٨١٤" وعملي مهدي جراد الأوّل بعنوان "عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني ١٧٠٥-١٨٨١" والثاني بعنوان "تجار البلاط بإيالة تونس (أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر)"، وأطروحة رضا بن رجب بعنوان "يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية". أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى فقد اشتغلنا على أطروحة دانييل شروتر التي ترجمها خالد بن الصغير بعنوان "تجار الصويرة-المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب ١٨٤٤ - ١٨٦٦"، وأطروحة مصطفى الشابي "النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر"، وأطروحة أحمد التوفيق "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، اينولتان ١٨٥٠-١٩١٢". فماهي الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتكوين شبكة النفوذ في بلاد المغرب خلال القرن التاسع عشر؟

أولاً: الأسس السياسية

١/١- البلط:

يعتبر بلط السلطة الحسينية هو لبّ الرحى في إنتاج شبكات النفوذ^(١٩)، حيث أنّ سلطة الدولة في الفترة الحديثة كانت تحتاج لمجموعة من الآليات لترسيخ تواجدها بسبب عجزها على تحييز كامل مجالها بنفسها. برز من هنا الدور المهم للقبائل المخزنية وللطرق الصوفية والزوايا التي ساهت بفعالية في تهدئة الأجواء وتقليل حجم التوترات بين مكونات المجتمع. في هذا الإطار يأتي دور العائلات المخزنية وهي مكون أساسي للسلطة الحاكمة في تلك الفترة حيث انخرطت بقوة "في مشروع بناء الدولة الحديثة"، وخاصة مساهمتها في "تكثيف حضور المركز في إطار المجموعات المحلية التي كانت تنتمي إليها" و"مراقبة المجال"^(٢٠). عجزت الدولة عن تحييزها لمجالها بمفردها ساعد العائلات المدنية أو المحلية الريفية على الدخول إلى المنظومة الحاكمة للمخزن.

في المغرب خلال الفترة المدروسة نجد شبكة العلاقات تتكوّن من عدّة تفرّعات وركائز، فلا يمكن لنا تمثّل جيد لهذه الشبكة بدون الأخذ في الاعتبار "الأجهزة المخزنية المركزية" أو وجود ممثلين للمخزن على "المستوى المحلي" (قائد، شيوخ، أعوان)^(٢١). لكن يبقى المخزن هو مركز الثقل الأساسي، والقائد هو همزة الوصل بين المجتمع المحلي والسلطان^(٢٢)، والأعيان من ناحيتهم يتنافسون على آليات "الترقية الاجتماعية" كالنفوذ الديني والعلمي أو من خلال

دون إغفال الدور المهم الذي يقوم به يهود الصويرة في تنشيط الطرقات التجارية الداخلية ولعبهم دور همزة الوصل بين منتجات الداخل والطلب عليها في الضفة الشمالية من المتوسط^(٢٦). وقد حاول السلطان تقليل نفوذ الأوروبيين في المنطقة في مجال التجارة لكنّه "ما لبث أن فقد سيطرته على مراقبة التجارة تدريجياً"^(٢٧). وتكمن أيضاً أهمية الصويرة في كونها حلقة وصل بين الداخل وأوروبا^(٢٨) مثلها مثل الساحل التونسي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أمّا "تجار السلطان" من اليهود فقد كانوا بمثابة لبّ الرحى في العناصر التي ذكرناها سابقاً، فهم يمثلون واسطة بين الشركات الأجنبية والسلطان والتجار المحليين وبضائع دواخل البلاد المراد تصديرها، حيث أنّ "معظم تجارة المغرب الخارجية في قبضتهم"، أي التاجر أصبح همزة وصل جغرافية^(٢٩). كما نلاحظ من خلال سيرورة نسج شبكات النفوذ أنّ المناطق الجغرافية المصدرة للعائلات الاقتصادية هي نفسها تقريباً مصدرّة للنخبة المخزنية الإدارية^(٣٠).

وأهمية المنطقة الجغرافية تدعّم كذلك أهمية أعوانها، كما في الساحل التونسي من خلال محاصيل الزيتون وفي الشمال من خلال الحبوب والجنوب بإنتاجه التمور. هذا المثلث الاقتصادي للبلاد التونسية يساهم في إضفاء أهمية على كل من ينتمي إليه وخاصة أعوان الدولة. وتوزّع أيضاً شبكات النفوذ جغرافياً، فنجد "السلطات الحضريّة" تتكوّن من "الباشا" ويطلق عليه أيضاً اسم القائد أو العامل الذي يستفيد الباشا من سلطته على المدينة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ونجد أيضاً "المحتسب" ثم "أمين المستفاد"^(٣١). أمّا "سلطات البوادي": تتكوّن من: "القائد"، و "الشيخ" وهو العون المباشر للقائد الذي يعينه في أغلب الأحوال لإعانتته في الحكم، ومن أهم أدواره جمع الجبايات المؤدّاة للمخزن. ومن ثم يأتي "القاضي": حيث "لا تختلف مهام قاضي البادية عن مهام مثيله في المدينة، ولكن قاضي البادية وإن كان غير محاط بنفس الهالة التي تحيط بزميله الحضري، ينظر في شؤون خطيرة كشؤون الأرض والمعاملة فيها"^(٣٢).

أمّا الإيالة التونسية في القرن التاسع عشر فكانت تنظم حسب طبقات مهيكلة و متمايزة استناداً إلى "امتيازات جماعية لطبقة الأعيان" أو على "بنى الطوائف الحرفية". فالمدينة مثلاً كان يديرها "شؤون الطوائف والحرف الحضريين وأعيان التجار والملّك" و "شيخ المدينة"، وكل هذه العناصر كانت تتمحور حول "أعيان البلدية" الذين يستندون في العادة إلى رضاء وتزكية الباي. في مقابل هذه

بأسبقية المشاركة في "أنشطة اللزم والتجارة الخارجية". هذا على مستوى الحواضر، أما على مستوى الأرياف فنجد مجموعة من المناصب التي تساعد في تكوين أو ترسيخ شبكة علاقات متينة مثل مؤسّسة "الشيخ"، وكذلك "الأعيان المحليين" من رجال الدين، وخاصة القيّاد وهم "العمود الفقري للإدارة المحلية"^(٣٩). وفي المغرب نجد تمييز بين صنفين من "خدّام المخزن": "صنف خدّام القصر المرتبطين مباشرة بالسلطان، وصنف خدّام الدولة المكوّنين للجهاز الحكومي بمعناه الخاص"، دون أن تغفل الدور المهمّ للوزير الأعظم ووزير الماليّة^(٤٠). كما أنّ "دواليب القصر" لها شبكة علاقاتها المتشعّبة مثل الحاجب و"قائد المشور" وعدد كبير من الخدم والعبيد^(٤١).

تساعد إذا الوظائف الإدارية المحلية السلطة على بتّ عيونها في الأطراف وتيسّر لها مراقبة مجالها والسيطرة عليه. بالمقابل يستفيد الأعيان المحليون من الإعفاءات الجبائية ومن ميزة جمع الجباية (جباية فلاحية، خطايا، دوايا... إلخ) لصالح السلطة، ويمكّنهم ذلك من أخذ نسبة مهمّة من هذه الجباية، ومن النفاذ إلى الأراضي الفلاحية الخصبة. فالقيّاد خلال الفترة المدروسة اعتبروا من أهم المستثمرين المحليين خاصة في مجال الحبوب "من أجل استغلاله في التجارة الخارجية"^(٤٢). واستخدمت السلطة شبكات النفوذ المحلية الريفية المنغرسه في بيئتها والمتحالفة معها لمراقبة المجال والمساهمة في تحييزه، إلى جانب مساهمتهم في المجهود العسكري للسلطة. إذا في حضور علاقات جيدة بين السلطة و"أعيان القبائل ومشاخنها" تصبح لدى الدولة عيون ويد رادعة في مجالها الريفي، ويصبح دورها تحكيمياً بين مكونات هذا المجال^(٤٣).

١/٣- المجال والنفوذ:

شبكة العلاقات يمكن أن تُقسّم حسب المجال، حيث "أن ما تبرزه الوثائق والنصوص من كون معظم رجال المخزن في مستوى الوزراء وخدّام القصر من أصل المدن الشماليّة كفاس ومكناس وتطوان... هؤلاء الخدّام من أسر ذات حيثيات وعلائق فيما بينها"^(٤٤). وهذا من ناحية الأشخاص، أمّا المدن فقد نتج عن موقع الصويرة الاستراتيجي مثلاً سهولة اتصالها بأوروبا وبرأسماليّتها. لكن تطوّر المدن الساحليّة قابله تراجع المدن الداخليّة، مع بداية نشأة برجوازيّة محليّة خاصة من المزارعين وملّكي الأراضي^(٤٥).

إذا مرسى الصويرة ربط علاقات مهمّة مع "شبكات التجار اليهود الأوروبيين" خاصّة على مستوى التصدير والتوريد. من

أوروبا (عائلة الجلولي مثلًا)، وهناك من يكتفي بدور الوساطة بين التجار الأوروبيين "المركانتية" والمنتجين المحليين. استندت النخبة الريفية من ناحيتها على نفوذها المحلي لكي تتغلغل في المناصب العليا في الإدارة وتوسع تجارتها مع الخارج خاصة مع الشرق، إلى جانب محاولة اكتساب نفوذ مديني في الحاضرة التونسية من خلال اقتناء العقارات والاستثمار التجاري. عائلة "بن عياد" مثلًا ابتداءً نفوذها محليًا في جزيرة جربة مرتكزًا على ممارسة التجارة، وتدعم هذا النفوذ بانتماء بعض أفراد العائلة إلى الجهاز المخزني وأصبحوا "تجار الباي"، فمكّنهم هذا الامتياز من تنمية ثرواتهم التجارية ومن التجدر في الفضاء المديني في الحاضرة التونسية^(٢٧). ومن أبرز العائلات المحلية التي ارتبطت بنجاحها بارتباطها مع البلاط هي عائلة ابن عياد. ومن العوامل التي ترسخ شبكة علاقات التاجر إضافة لارتباطه بالمخزن أن يكون من "تجار المكانة" أي يكون متنقلاً اجتماعيًا في محيطه المحلي مثل عائلة بن عياد في جزيرة جربة وعائلة اللوز بصفاقس^(٢٨).

يعتبر تملك الثروة العقارية الريفية (خاصة الأراضي الصالحة للزراعة) من أهم أشكال بناء المكانة الاجتماعية وإرساء شبكة نفوذ متينة. من هذه الناحية نجد أن اقتصاد البلاد التونسية، "مطمورة روما"، اعتمد أساسًا قبل القرن التاسع عشر على الحبوب سواء كاستهلاك محلي أو في شكل تصدير، ومن هنا برزت عائلات مخزنية قوية ونافذة في شمال البلاد التونسية وهي المنطقة الحبوبية بامتياز. لكن مع انتهاء الحروب النابوليونية وإمضاء اتفاقية فيينا (١٨١٤-١٨١٥) ساد السلم في أوروبا وأصبح قمح أكرانيا يفي تقريبًا بحاجة أوروبا من هذه المادة، وتباعا انتقلت الإيالة إلى التعويل على الزيتون لتصديره إلى أوروبا خاصة مرسيليا (لصناعة الصابون). من خلال هذه الظرفية تنامي نفوذ بعض عائلات الساحل التونسي (أكبر منطقة منتجة للزيتون) وتم إرساء شبكة علاقات جديدة تجمع بين السلطة وعلى رأسها الباي وبين اللزامة والتجار الأوروبيين من ناحية، وبين المنتجين المحليين من ناحية أخرى^(٢٩). فالباي مثلًا يتحصل على جزء مهم من الإنتاج عن طريق "المحلة" أو الضرائب، أو يمكن للدولة أن تكلف "لزامة"، و"اللزامة" هي "نظام تجميعي" يركز على "وساطة الدولة بين دواخل البلاد والسوق المركنتي"^(٣٠).

من ناحية أخرى ومن خلال عمل رضا بن رجب، نجد أن التمويع المهم ليهود البلاد التونسية وخاصة "القرانة" سببه تكلفهم بدور الوساطة بين تجارة الإيالة والفضاء

الدائرة تنسج في فضاء "الحاضرة" التونسية دائرة نفوذ يتزعمها قناصل الدول الأوروبية بدأ نفوذهم يتمدد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(٣١)، ونضع ظاهرة الحماية القنصلية ضمن هذه الدائرة. من هنا نسجل أن التأثيرات الخارجية وإرادة الإصلاح الداخلية يمكن أن تساهم في إعادة توزيع جغرافية النفوذ في الفضاء الحضري للبلاد. فتأسيس المجالس البلدية قلص من صلاحيات بعض الشخصيات النافذة ومأسسة تحركاتهم، فرئيس المجلس البلدي حدّ من مهام بعض شخصيات التي كانت تهتم بالشأن الديني أو الإداري أو العدلي للسكان، وهذا ما حصل في تونس وفي دمشق مثلًا^(٣٢). لذا شبكات النفوذ ليست بل متحركة ومتأثرة بالظرف الداخلي والخارجي.

ثانيًا: الأسس الاقتصادية

١/٢- التجارة:

يعتبر التجار من أهم العناصر الفاعلة في المغرب في الفترة العثمانية. ينسج التاجر المتنقذ خلال الفترة المدروسة شبكة علاقات ذات عدة محاور: أولاً مع البلاط، ثم مع الدول الأوروبية من خلال "المركانتية" أو القناصل وأيضًا مع زملاءه التجار، والهدف توفير الحماية الجماعية وتبادل المعلومات، وأخيرًا مع أهل البلاد. ويلعب التاجر المحلي دور المصدر أو دور الوسيط بين التاجر الأوروبي والمنتج المحلي (قمح، زيت...)، أو الوسيط بين الباي وفلاحي الدواخل. وفي هذه الحالة إما يقوم بالإشراف على عملية التصدير أو يبيع المنتج للتاجر من خلال الفترة المدروسة لم يكن مجرد فاعل تجاري وإنما كان يركز على "شبكات علائقية" ذات بعد اجتماعي وثقافي إلى جانب الاقتصادي طبعًا^(٣٥).

شريحة التجار في الإيالة التونسية متنوعة ولكن نجد البارزة منها "المرتبطون مباشرة بقصر باردو واللذين يمكن أن نسميهم ب"تجار البلاط"^(٣٦). حيث نجد من هو مرتبط مباشرة بالباي أو مع كبار معاوني الباي مثل الوزير الأكبر أو صاحب الطابع.

الملاحظة الأبرز في مجال آليات تكون شبكات النفوذ أن كل الأطراف المكونة لهذه الشبكة كانت لهم مساهمات تجارية مهمة مع الخارج. فظرفية البحر المتوسط أواخر القرن الثامن عشر (الحروب النابوليونية) والقرن التاسع عشر (تطور صناعة مادة الصابون خاصة في مرسيليا)، جعلت الإيالة التونسية قبلة الدول الأوروبية لاقتناء الحبوب وزيت الزيتون. ارتكزت شبكات الأفراد أو المجموعات أساسًا على هذه المسألة، إذ نجد من العائلات الكبيرة من تتاجر مباشرة مع

جعلها منفتحة على التجار الأوروبيين واليهود خاصة القرانه (عائلة بوقو أو نيسان مثلًا) والمشاركة (عائلة السلامي في صفاقس مثلًا). وعادة تعقد التحالفات بين التجار استنادًا لانتماءات عرقية أو دينية أو لغوية، وتعقد أيضًا التحالفات استنادًا إلى حجم الربح والمصالح المتبادلة فقط^(٤٩). دون أن تغفل دور فئة "الوكلاء" وهي الفئة الأبرز بحكم انتصابهم كوسطاء بين سيدهم (أي الباي) وبين أعيان المخزن والتجار^(٥٠).

وشبكة العلاقات التجارية لم تكن عمودية فقط بين القمة والقاعدة (من الباي وصولًا إلى المشيخة)، بل نجد علاقات تحالف "وروابط أفقية بين أعيان رجال المخزن تقوم بوظيفة المحافظة على المصالح"، ويبرز ذلك من خلال تشارك عائلتي الجلولي وبن عياد في الأعمال^(٥١). ومن عوامل بناء شبكة العلاقات التجارية هي رهانات الدول الأجنبية من أجل تمديد نفوذها في الدولة. ومن هنا نفهم الدور المهم الذي لعبه القناصل والتجار الأوروبيين وخاصة منظومة الحماية القنصلية وفي ظلها يلعب المحمي دور المترجم أو الوكيل أو الوسيط "سمسار" أو المفاوض. والتاجر يحتاج كذلك لمصدر تمويل أو إقراض لترسيخ نجاحه، ولذلك يلجئ لشركاء تجنّبًا للخسارة.^(٥٢)

نجد عدّة أشكال لبناء شبكة العلاقات سواء عموديا أو أفقيا، فيمكن للعامل أو الحرفي أن ينتمي لشبكة علاقات الطوائف المهنية كشبكة أفقية^(٥٣). ومن مظهرات العلاقات الأفقية هي علاقة الفرد بأبناء حرفته أو مهنته، فالتاجر مثلا يحتاج إلى بقية التجار لتنمية وتصريف سلعه، هذا دون أن تغفل أن مكانته أيضا تحددها "المصادقات، المولد، أو الميراث، الحسب والنسب"^(٥٤). والتاجر الناجح لتصريف بضاعته يحتاج لـ "شبكة تجارية تضم عددا من الأفراد والوكلاء" متوزعين في مناطق جغرافية منتقاة^(٥٥)، ونجد أن هؤلاء كثيرا ما يتضامنون فيما بينهم، وهذا "التضامن بين التجار هو إلى حد ما تضامن طبقي". وتميز شبكات التجار استنادًا إلى عامل لغوي أو جغرافي أو اثني، وشبكة العلاقات التجارية يمكن لها مثلما تحالفت أن تتصادم خاصة في ظل حضور التنافس، ف"الشبكات التجارية تتكامل وتتعاون ولكنها قد تتصادم... فقد ضل التجار الأوروبيون المسيحيون وتجار سوريا ومصر يواجه بعضهم بعضا طوال قرون"^(٥٥). ويمكن لشبكة العلاقات أن تُعدّل أو تتغير استنادًا لظرفيات خارجية، مثل ظرفية القرن السادس عشر وما تبعها من تغير في الطرق التجارية وتغير توازنات التجارة العالمية، وظرفيات

المتوسطي، سواء من خلال علاقتهم بالباي أو بالمركنتية أو بالتجار المحليين^(٥٦). أيضا من آليات ترسيخ شبكة علاقات يهود البلاد التونسية هي علاقاتهم التي نسجوها مع الشبكات التجارية التي يشرف عليها يهود في الدول الأوروبية المطلّة على المتوسط^(٥٧). وما دعم وجودهم أيضا في النظام الاقتصادي للإيالة هو أن الباي لا يأخذ بعين الاعتبار "تميز ديني أو عرقي" في الصفقات التي يبرمها، وهذا ما سمح لليهود من الاستفادة كثيرا من نظام "الالتزام" (لزمة دار الجلد، لزمة خيط الفضة والصاغة، لزمة سمسرية الحرير، لزمة الشريحة...)^(٥٨). وقد تمتّع اليهود بالحماية القنصلية وخاصة الحماية الفرنسية ممّا مكّنهم من توسيع تجارتهم^(٥٩).

يمكن تقسيم تجار البلاط في أول القرن التاسع عشر لثلاثة أصناف: نجد شبكة مرتبطة بصاحب الطابع، والصنف الثاني وهم التجار الذين يمولون البلاط بالبضائع المستوردة مثل عائلة عتّا اليهودية، والصنف الثالث هم الذين يمولون البلاط برؤوس الأموال والقروض، "عائلات البنوك"، وهم أوروبيون بالأساس^(٥٥). كما إنّ نمو شبكة علاقات التجار كان خاضعًا لظرفيات داخلية (السلم الداخلي، تشجيع السلطة للتجارة، تعبيد الطرقات وتهيئة الموانئ، تقليص الضرائب...) والظرفيات الخارجية (القرصنة مثلًا)^(٥٦)، و"سيرورة الإثراء" خاضعة لهذه الظروف، فاللزمات التي عرفها المغرب في القرن لتاسع عشر مثل المجاعات والأوبئة وندرة المحاصيل، استغلّه بعض رجال المخزن خاصة عن طريق الإقراض وشراء ممتلكات "المضطرين"، وبيع بعض السلع مثل الحبوب بثمن مرتفع^(٥٧). أمّا الظروف الخارجية فقد "أدت الوقائع السياسية والاقتصادية الوثيقة مع دول أوروبية إلى تغيير جغرافي في مركز الثقل السياسي ولا سيما بتزايد نشاط المراسي. وكان من نتائج هذا التغيير توسّع في مجال اختيار الخدام المخزنيين حيث صارت جهات أخرى أكثر تمثيلًا في صفوف النخبة الحاكمة". أيضًا تغلغل النفوذ الأوروبي في المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع خاصة البعثات القنصلية غير نوعًا ما من خارطة النفوذ في المغرب^(٥٨).

ومن خلال مفهوم "الشبكة العلائقية للتجار" نسجل أنّ التاجر خلال الفترة المدروسة يمكن أن يرتكز على العائلة لتنمية الثروة، لكن مع تقدّمنا في القرن التاسع عشر تقلصت ظاهرة الشركات التجارية العائلية لصالح الشركات التجارية بين تجار مختلفين، سواء بين أهل الإيالة أنفسهم أو بين أهل الإيالة والأوروبيين. وهنا تموقع الإيالة في قلب المتوسط

بابا من أبواب الثروة"، أما "المتولون لمنصب في دوائر المخزن" عادة ما يصطنعون "زبناء" يصرفون لهم شؤونهم. و"قد يكون هؤلاء المصطنعون من أوساط العلماء أو من أعيان الشرفاء أو المرابطين ومقدمات الزوايا أو غيرهم... يشكّلون بطريقة ما دعائم أقطاب السلطة"^(٦٤). وفي هذا الإطار وإلى جانب العلاقات العمودية هناك علاقات أفقية، حيث نجد "من فرص توثيق الصلات بين أعيان النخبة المخزنية وبين أعيان المجتمع ما يوفّره انخراط كثير من الوزراء والكتّاب والمحتسبين... في الطرق الصوفية"^(٦٥). ومن آليات بناء شبكة النفوذ هي مراعاة الحضور الأوروبي في المغرب على بعض الشخصيات أو العائلات كحلفاء، مثل عائلة "بركاش" منحازة إلى إنجلترا، وآل الزبيدي يميلون إلى الألمان^(٦٦). من هنا يمكن أن نفهم ظاهرة الحماية القنصلية. كما أن شبكة العلاقات لها امتداداتها الأفقية والعمودية. فالعائلة من أهم ركائز العلاقات الأفقية، يصبح عامل المصاهرة والقربى الدموي والقربى محدّد وحافز للرقى الاجتماعي. العائلة تعتمد على أفرادها لتتوسّع ديمغرافياً وفي نفس الوقت تورث مناصبها لأبنائها خاصة المناصب المخزنية، وبذلك تصبح العائلة أداة احتكار للمعلومات والخبرات. ويصبح الهدف الأسمى "المحافظة على مكاسب العائلة المادية منها والعائلية"^(٦٧). ومن العلاقات العمودية نجد أشكال التحالف الذي تربط بين فاعلين اجتماعيين من نفس الدرجة، مثل تحالف القيادة فيما بينهم، أو تحالف أصحاب "اللزّم" فيما بينهم^(٦٨). وإلى جانب العلاقات الأفقية تُسجّت علاقات عمودية في مرحلة بناء شبكة العلاقات، حيث ترتبّ الباي على قمة هرم هذه الشبكة وأوكل لتابعه المقرّبين أمر تسييرها من إداريين (تونسيين يهود ومسلمين/ مماليك/ أوروبين) وعسكريين، هذه الفئة كانت تلعب دور الواسطة بين الفاعلين الاجتماعيين المحليين (الشيوخ، المرابين، رجل الدين والمشرفين على الزوايا...) والباي^(٦٩). وتضاريس العلاقة العمودية هي متحرّكة خاضعة للظرفية الداخلية والخارجية، فيمكن مثلا لقناصل الدول الأجنبي الذين يحتلون الدرجة الثالثة في هذا الهرم بعد الباي والأعوان المقرّبين أن يصبح نفوذهم أقوى من الباي نفسه. وهذا ما شهدته إيالة التونسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث رزحت البلاد تحت ديون الدول الأوروبية خاصة بعد تركيز الكومسيون المالي.

داخلية مثل النمو الديمغرافي والمناخ الملائم والمحاصيل الوفيرة^(٥٦).

٢/٢- التملك العقاري (الفلاحية/ المدينة):

يزداد تطوّر شبكة العائلات المخزنية اقتصاديا بعد اندماجها بالمخزن خاصة من ناحية المشاركة في "أرباح الدورة الاقتصادية"^(٥٧) سواء من خلال المشاركة في تجهيز سفن القرصنة في القرن الثامن عشر أو في المشاريع الفلاحية والعقارية في القرن التاسع عشر، وخاصة عند الحصول على منصب "قايد" أو احتكار عدد من "اللزّم". وكنموذج تفسيري لهذا الكلام نجد أن عائلة "المرابط" بمدينة القيروان التونسية تتكون ثروتها من عقارات سكنية وأخرى تجارية (حمام، طاحونة، فندق...) وأراض فلاحية إلى جانب "المواشي والذهب والأثاث"^(٥٨). إذا فمن أهم آليات بناء المكانة هي الثروة وخاصة الملكية الفلاحية (أراضي، أشجار، حيوانات...) والعقارية^(٥٩).

كما أشار أحمد التوفيق، ترجع "أسباب الترقية الاجتماعية" في "المجتمع المغربي بصفة عامة" إلى الثروة الاقتصادية (فلاحة أو تجارة أو صناعة)، إلى جانب "النفوذ السياسي أو الديني أو العلمي"، أي "الجاه"، وشرح الكاتب نظرية ابن خلدون حول علاقة الجاه بتنمية الثروة المالية^(٦٠). ومن ناحيته بيّن شروتر أنّ السلطان هو لبّ الرضى في هذه العملية، ولكن للمدينة مثل مدينة الصويرة لديها بنيتها لشبكة النفوذ الخاصة بها مثل وجود القناصل والتجار الكبار و"يهود السلطان". من هنا يتم بناء الشبكة استنادا إلى احتكار أكبر عدد ممكن من هذه العناصر، فيمكن لأصحاب الزوايا أن يكونوا في قمة هرم التفاوتات على أساس الثروة والجاه" إلى جانب تعزيز نفوذهم بـ "ظواهر" من السلطة، وامتيازات أخرى كالإعفاءات الجبائية التي تشمل أسرهم الكبيرة والأسر المجاورة لهم^(٦١). إذا فمن آليات تدعيم شبكة العلاقات في مدينة الصويرة مثلا أن أكبر تجارها مالكين لثروة عقارية مهمة، وتجار السلطان لديهم الأفضلية في الكراء والانتفاع بممتلكات المخزن من العقارات^(٦٢). ففي البادية من آليات الترقى الاجتماعي تملك الأرض الفلاحية، أما في المدن فنجد تملك العقارات (الدور، القصور، الأثاث المنزلي...) ^(٦٣).

ثالثا: الأسس الاجتماعية

يتم اختيار فئة "خدام المخزن" عادة من "العائلات المعروفة بعلمها أو تجارتها أو نسبها الشريف أو قدم رجالها من المهارات العسكرية". بالمقابل "كانت الخدمة المخزنية

"تضامن" تساعد في بناء شبكة العلاقات، حيث نجد التضامن "القرابي" أي العائلة والأنسب، و"التضامن التكافلي" بين أفراد القبيلة في حد ذاتهم، و"التضامن الاقتصادي" والتضامن الجبائي و"التضامن لأسباب دينية، و"لم تكن روابط النسب والقرابة وحدها عوامل التضامن، بل كانت روطب الجوار والاندماء إلى رقعة ترابية تحمل اسما داخل التقسيم المورفولوجي للقبيلة"^(٧٦).

يمكن التأكيد على أهمية المصاهرات في تمثين أو ترسيخ شبكة العلاقات. والمصاهرة عادة ما تكون أفقية، ولكن هذه الأفقية متشابكة ومتداخلة، حيث نجد علاقة مصاهرة بين عائلتين أندلسيتين متنفذين، ومن ناحية أخرى نسجل مصاهرة بين عائلة أندلسية وأخرى "بلدية". ويمكن أن تكون مصاهرة بين عائلة من جربة وأخرى من صفاقس، أو بين مماليك ومحليين. أي تختلف الانتماءات الجغرافية والإثنية والثقافية ولكن هذه الاختلافات ترسخ العلاقات الاقتصادية للطرفين.^(٧٧)

٢/٣- "الحسب والنسب":

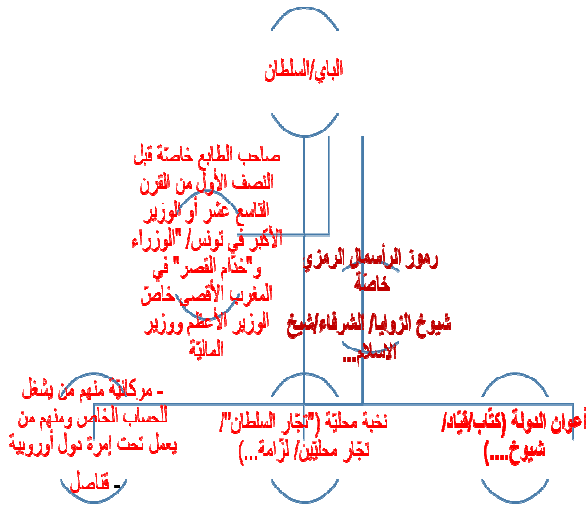
من أهم ركائز الرأسمال الرمزي المدعم لشبكة العلاقات هو شجرة النسب، فعلى مستوى البنية الذهنية والسياسية للمجتمع العربي ثم الإسلامي يمثل النسب "العمود الفقري" للتنظيم الاجتماعي لدى العرب^(٧٨). فشجرة النسب في هذا الإطار تقوم بدور شرعنة وجود النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لعائلة معينة في الحاضر، والتأكيد على تاريخية هذه التفاضلية ماضيا، وحماية من الإزالة والمساس بهذا الموروث مستقبلا. أيضا نسجل دور مهم لـ "العنصر الحضري" في شبكة العلاقات خاصة من خلال ظاهرة "البيوتات" التي تركز أساسا على "الخبرة" المتراكمة من التجارة والوظائف العلمية والإدارية^(٧٩).

من أهم ركائز العائلات البلدية "من عاش أجداده لفترة طويلة بالمدن على مدى أربعة أجيال أو أكثر، واكتسبوا تدريجيا فئة التقادم العائلي بخلاف فئة "البرانية". إذن هو سليل عائلة عريقة في التمدن ويفترض ذلك امتلاكه لدار داخل المدينة وبعض الزياتين ولتربة بأحد المقابر"^(٨٠). كما أن الظروف الداخلية والخارجية خدمت لصالح مفهوم "العائلة" المخزنية في الإيالة التونسية بداية من القرن الثامن عشر، فالدولة أصبحت تنتدب القيادة من "من دواخل البلاد من ضمن العائلات الكبرى المحلية... البايك كان يرغب في تشريكهم في استغلال دواخل البلاد وريط مصالحهم معه"^(٨١). والعائلات المخزنية تتوزع مهامها بين "نخب المخزن ونخب

تعتبر المصاهرة خلال الفترة المدروسة من أهم آليات بناء شبكة النفوذ وهي "من العوامل الرئيسية المحددة لمكانة العائلات الكبرى إلى جانب الثروة ومدة الخدمة والحجم الديمغرافي"^(٧٠)، وهي "الوجه المخفي للرقى الاجتماعي"^(٧١). ونسجل مجموعة من الاستراتيجيات ترسم وفقها المصاهرات. فالعائلات المخزنية يمكن أن تلتجئ للزواج الداخلي لحماية الثروة والمحافظة عليها داخل العائلة. يمكن أيضا الزواج "من المهد الأصلي" أي من بنات الجهة، منطقة جربة مثلا بالنسبة لعائلة آل بن عياد، "الذين عادة ما تربطهم بهم تحالفات اجتماعية واقتصادية". تصبح عملية المصاهرة عملية "عقلانية" بامتياز^(٧٢). هذا دون أن نغفل ميل العائلات المتنفذة إلى مصاهرة عائلات تضاهيها من حيث الثروة والوجاهة الاجتماعية وشبكة العلاقات (علماء مع علماء / تجار مع تجار/ قياد مع قياد...). وتلتجئ العائلة في سبيل توسيع شبكة علاقاتها واحتكار النفوذ إلى المصاهرة، ويتبلور نتيجة ذلك مزيد من الرقي الاجتماعي. أما بروز ظاهرة "اللزمة" وإرادة احتكارها لما تدره من أرباح اقتصادية حتى العائلات على توسيع دائرة مصاهراتها جغرافيا وصولاً إلى العائلات المحلية الريفية حيث تتمركز أهم "اللزما" الفلاحية. هذه المصاهرات الريفية تسهل أيضا على العائلات المتحالفة مع "الباييك" أن تجمع الضرائب وتفرض الأمن بسهولة، تصبح بذلك المصاهرة ركيزة من ركائز وجود الدولة الاقتصادية والأمنية.

شبكة العلاقات التي يبنها الفرد أو العائلة أو الجماعة تعتمد كثيرا على وفرة عدد الأفراد والأتباع، فالفرد يمكن أن يستثمر في العمل الفلاحي أو التجاري أو تمويل البايك بالرأسمال البشري" سواء كإداريين (كاتب، قايد...) أو عسكريين. ويصبح الأب "المخازني" يحرص على توريث أبناءه هذا الامتياز، وتصبح العائلة تسعى "لتكوين أجيال تضمن بها تواصل النفوذ"^(٧٣). كما أن تشعب العائلة وتمدها يساهم في بناء المكانة، فالباحثة سلوى هويدي بينت أن (٥٤%) من القيادة لهم قرابة بطريقة أو بأخرى مع المخزن^(٧٤). وأشار الباحث مهدي جراد إلى أهمية العوامل الأسرية والجغرافية والمؤهلات الشخصية والمصاهرات والولاءات في بلورة وتكوين رصيد من "الثقة المتبادلة" في إرساء شبكة العلاقات. فالعامل الاقتصادي ليس العامل الوحيد الذي يساعدنا على فهم نشأة شبكة علاقات التاجر الناجح والمتنفذ^(٧٥). أما في "المجتمع القروي" فنجد علاقات

العهد الحديث من السيطرة الكاملة على كامل مجالها والتجاءها لعقد تحالفات مع قوى اجتماعية أهمها الزوايا والطرق الصوفية^(٨٧). من هنا يصبح التعليم الديني أو الحديث وسيلة فعالة للنفوذ إلى قلب النخبة المخزنية، فجامع القرويين بفاس مثلا أنتج عددا كبيرا من النخب الإدارية^(٨٨). ومجال تلقى العلوم الشرعية يبرز عاملا مهما في بناء شبكة العلاقات المخزنية ألا وهو "الاستحقاق الشخصي" أي عامل الكفاءة الشخصية حيث يمكن أن نجد "أناس من أصول مغمورة أو بسيطة" تصل إلى مكانة مجتمعية مرموقة رغم أن "الترقى الاجتماعي في مغرب القرن التاسع عشر يستند إلى عوامل النسب العائلي والثروة المجموعة وإلى التعليم في درجة أقل أهمية" بسبب مواهبهم وكفاءتهم الشخصية، فالموهبة العسكرية من خلال القائد أمنو السوسي أو القائد عبد الحميد ابن فاطمي الرحماني مثلا، أو "جودة الخط" أو ملكة الحفظ يمكن أن ترسخ قدم الشخص في أحد شبكات النفوذ^(٨٩).



رسم توضيحي رقم (١)

يمثل علاقة النخبة المخزنية بشبكات النفوذ قبل النصف

الثاني من القرن التاسع عشر^(٩٠)

يمكن التأكيد في الأخير على تشعب شبكات النفوذ وتداخلها. ففي المغرب في القرن التاسع عشر لاحظنا أن البلاط يحتلّ لبّ رعى هذه الشبكة، وإلى جانب البلاط والأعيان المحليين (قياد، شيوخ... والرموز الدينية (المفتين/شيخ الإسلام... نجد التجار الأوروبيين واليهود والبعثات الدبلوماسية خاصة قنصل فرنسا وإنجلترا. لكن تشعب هذه الشبكة يرسخ تواجد عناصر تنافس لتأخذ مكانها ضمن ثنايا هذه الشبكة مثل "الولي" و"الشريف" وابن "العائلة". (انظر رسم توضيحي رقم ١).

الدين ونخب المال"، أو نخبة القلم" و"نخبة السيف". وهذه الشبكة المخزنية تتكون أيضا من القياد والزامة والقيادات العسكرية ورجال البلاط. ومن آليات بناء شبكة العلاقات هي الأسرة الكبيرة العدد والمتحدة الكلمة والثروة الممتدة^(٨٢) أيضا من ركائز بناء شبكة العلاقات هي "الأحلاف العائلية" سواء انطلاقا من القرابة العائلية أو المصاهرة أو حلف عائلي لأسباب مصالح مشتركة، حيث أن "العلاقات العائلية والنسب والألقاب العائلية تتدخل بشكل لا يستهان به في الترقية الاجتماعية. وإلى جانب التحالف العائلي نجد "الأحلاف السياسية والاقتصادية"^(٨٣).

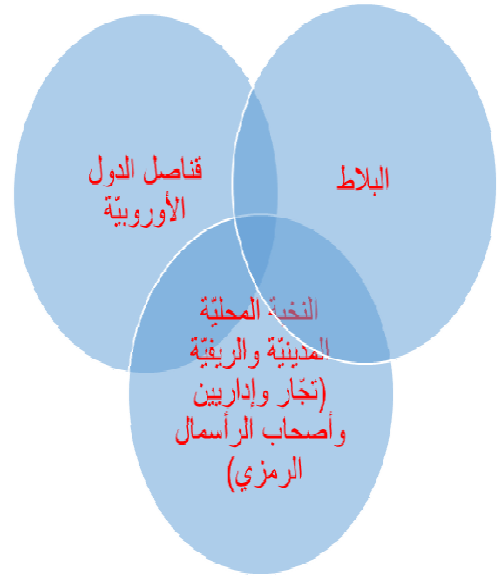
٣/٣- رأسمال الرمزي: العلم الشرعي/الولاية:

يمثل اكتساب العلم خاصة الشرعي والتمكّن منه من أهم أسس بناء شبكة العلاقات. ويتجلى ذلك من خلال "الشبكة الولائية الصوفية" و"الشبكة الشريفة" و"الشبكة العالمية"^(٨٤). هذه الشبكات تعمق بتقلد الأفراد "الخطط الدينية والعلمية" مثل منصب الإفتاء، القضاء وإمامة الجوامع المعروفة مثل جامع الزيتونة وخاصة حمل لقب "شيخ الإسلام". "العلماء" في هذا الإطار يستثمرون رأسمالهم الرمزي لتوسيع شبكات نفوذهم، ويشرعون أيضا وجود السلطة وتجذرها باعتبارهم "يحتلون أعلى الهرم الاجتماعي نظرا لامتلاكهم لرأس مال رمزي ولتأثيرهم القوي في الوعي الاجتماعي"^(٨٥). ففي الإيالة التونسية مثلا عائلة "آل الرصاع" تقلب عدد من أفرادها ولمدة طويلة عدد كبير من المناصب العلمية، ويمثلون نموذجا للعائلات العلمية التي تمكنت من إرساء "علاقات ولاء مع الأوساط الحاكمة بتونس" وقد أفادت واستفادت من هذه العلاقة^(٨٦).

من الأسس الأخرى للرأس مال الرمزي في المغرب في الفترة الحديثة هو "التسّن الطرقي"، فقد احتل الجانب الولائي مكانة متميزة حين بناء المكانة الاجتماعية. وإلى جانب استفادة الولي من الهيبة التي تُضفى عليه من خلال المقدس، يستفيد ماديا من خلال المدخول المادي الذي يجنيه من خلال زيارات التي تقام للمقام أو للزاوية، أيضا من خلال الأحباس التي تسجل باسم الزاوية، هذا إلى جانب الإعفاءات الجبائية التي يتمتع بها الولي أو أتباعه ومرديه. أما السلطة فهي تستثمر علاقة التحالف مع المؤسسة الولائية أو الصوفية لغايات دعائية، أو من أجل استثمار الدور الذي تقوم به الزاوية لمحكّم بين القبائل، أو لتحديد المجال إن كان بعيدا عن مركز السلطة. فنقول هنا أن الدور المهم الذي اكتسبته المؤسسة الولائية يرجع أساسا إلى عدم تمكّن الدولة خلال

ضمن مفهوم الأُخ. والمرحلة الثانية مع منتصف القرن التاسع عشر وصلت الدولة الترابية في تونس إلى مرحلة متقدمة ومع اشتداد هاجس الدولة الجبائي أصبحت مكانة الفاعل الاجتماعي سواء في المدينة أو البادية هي مكانة الرعية. والمرحلة الثالثة بدأت خلال الفترة الاستعمارية حيث أصبح الفرد يعرف كـرعية للوجود الاستعماري وبداية بروز مفهوم المواطنة، أو مواطن تحت السيطرة، أي ما بين أهلي مُستعمر ومواطن وطني. والمرحلة الرابعة بدأت مع دولة الاستقلال حيث برز نخبة سياسية مرتبطة بتقنيات الحكم السياسي. والمرحلة الخامسة والأخيرة برزت مع الثورة التونسية برزت مكانة "الفرد المواطن"^(٩٥). ومن هنا نلاحظ أن "بروز وضعيّة الفرد محفوف بجملة من الصعوبات... انطلاقاً من تركيز الدولة واستفادتها من تعاون سكّان المدن الذين وجدوا في الدولة ضالّتهم لتحديث البلاد وتطوير الاقتصاد. ذلك أنّه ثمة تلاقي بين في مستوى المنافع والمصالح بين الدولة وسكّان المدن..."^(٩٦).

نستنتج إذا أنّه في نهاية القرن التاسع عشر ومع بداية الفترة الاستعمارية برز تمثّل جديد للمكانة الاجتماعية للفاعل مع بداية بروز مفهوم "المواطن"، وهذه المكانة سوف تترسّخ مع دولة الاستقلال وسوف تؤثر في نشأة الطبقة الوسطى في تونس. هذه التحوّلات المجتمعية أنتجت متغيّرات مهمّة عبر الزمن على مستوى التراث الثقافي في مدينة تونس^(٩٧). فنشأة مكانة "الفرد" تاريخياً أنتجت تمثّلات وممارسات جديدة أو مُسترجعة ومُستعادة بالمقارنة مع الإنسان المرتبط تعريفه بـ "سلالة أو شعب أو جماعة أو عائلة"^(٩٨). ومن هنا برز مفهوم "النخبة" بطريقة مغايرة للماضي خاصّة مع تطوّر التعليم^(٩٩)، والمركزيّة التي أصبحت تحتلّها الوظيفة العموميّة أو رجل السياسة والقيادي الحزبي والنقابي^(١٠٠). والفكرة هنا أنّه كلّما تغيّرت تقنيات وآليات بناء المكانة إلّا وتغيّرت معها ممارسات الفاعلين الاجتماعيين على مستوى التراث الثقافي. فمثلاً أصبحت البدلة الرسميّة وربطة العنق متوافقة مع المكانة الجديدة للنخبة وهي نخبة إداريّة، ولم تعد الجبّة والشاشيّة يُعتنى بها إلّا في المناسبات. إذا لكلّ مكانة اجتماعيّة تراثها الثقافي، فالتراث الثقافي دائماً ما يُوظّف لتأسيس المكانة (سواء مكانة الفرد أو المؤسسة أو الدولة) وتأسيس شبكة العلاقات.



رسم توضيحي رقم (٢)

يمثّل علاقة النخبة المخزنية بشبكات النفوذ بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر

فقد وظّف الفاعل الاجتماعي واللباس ومكان السكن^(٩١)، والوجاهة الدينيّة والولائيّة والشرف^(٩٢)، والعلاقة السياسية الجيدة مع السلطة ولعب دور الوسيط المحلي^(٩٣) والثروة^(٩٤) من أجل بناء هذه المكانة الاجتماعية وتشكيل شبكة العلاقات. وقد ظلّ البلاط إلى حدود النصف الأول من القرن التاسع عشر هو لبّ رحي هذه الشبكة ورأسها، لكن مع تأزم وضعيّة بلدان المغرب الاقتصادية خاصة مع تراكم الديون الأوروبية جعل القناصل يوسعون نفوذهم على حساب نفوذ القصر مع حرصهم على تكريس آليّة الحماية القنصلية حيث اشتملت على حماية عدة تجار وأعيان محليين ورجال دين كانوا في السابق تحت نفوذ البايليك وأصبحت شبكة النفوذ شبكية متمددة أفقياً أكثر منها عموديّة ومتداخلة أفقياً أيضاً فيما بينها، ولم يبق الباي/السلطان هو رأس هذه الشبكة فقد أصبح القنصل ينافس على هذه المكانة. بالمقابل تمدّد أيضاً النفوذ المحلي (القياد أو اللزامة مثلاً) وجعلوا ينافسون السلطة المركزيّة في حدّ ذاتها، وفي الطرف الآخر منّت هذه الفئة علاقاتها بالحضور الأجنبي (الرسم التوضيحي رقم ٢).

بيّن الأستاذ عبد الحميد هنية علاقة تغيّر الظروف خاصة السياسيّة والاجتماعيّة بتغيّر مكانة الفاعل الاجتماعي من الأُخ إلى الرعية إلى المواطن. فمع انتصاب العثمانيين في البلاد التونسية تحول الفاعل المديني من "أخ" إلى "رعية" خاصّة مع بداية بروز مفهوم الدولة الترابية، والهاجس الذي صاحب وجود العثمانيين في تونس من خلال تمييز الإنسان والمجال خاصّة من خلال تقنية الجباية، مع بقاء أهل البادية

الهوامش

(1) Ferrand Alexis. « La confiance : des relations au réseau ». In: *Sociétés contemporaines* N°5, Mars 1991. Réseaux sociaux. pp. 7- 20; doi: 10.3406/socco.1991.983

http://www.persee.fr/doc/socco_1150-1944_1991_num_5_1_983

(٢) المهدي جراد، تجار البلاط بإيالة تونس (أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن التاسع عشر)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ببوسوسة/ دار الاتحاد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ٦٤ وما بعدها.

(٣) سلوى هويدي، أعوان الدولة بالإيالة التونسية: الأفراد، المجموعات، شبكات العلاقات، ١٧٣٥-١٨١٤، كلية العلوم

الإنسانية والاجتماعية بتونس، ٢٠١٤، ص ١٥.

(٤) مهدي جراد، عائلات الممزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني (١٧٠٥- ١٨٨١)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

بتونس، ٢٠١١، ص ١٣.

(٥) أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر.

/نيولتان -١٨٥٠- ١٩١٢، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الطبعة الثالثة، ٢٠١١، ص ٤٧٢-٤٧٣.

(٦) نفس المرجع، ص ٣٦٠.

(٧) نفس المرجع، ص ٣٦١.

(٨) نفس المرجع، ص ٤٩٢.

(٩) دانييل شروتز، تجار الصويرة - المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب ١٨٤٤ - ١٨٦٦، منشورات كلية الآداب

والعلوم الإنسانية بالرباط، ترجمة: خالد بن الصغير، ١٩٩٧، ص ٣٧.

(١٠) نفس المرجع، ص ٤٥.

(١١) نفس المرجع، ص ٥٤ + ٥٥ - ٥٩.

(١٢) نفس المرجع، ص ٥٩.

(١٣) نفس المرجع، ص ٦٠.

(١٤) نفس المرجع، ص ٦٢ + ٦٣.

(١٥) مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن ١٩، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٩٩٥، ص

١٥١-١٥٢.

(16) Frédéric HITZEL, « Dépréciation monétaire et précarité des fortunes des agents de l'État », in, *Réseaux d'échanges au Maghreb et en Méditerranée*, Université de Mohammed 5, A. Benhada- A.EL. Moudden- M. Lazhar Gaharbi(Coordination), 2008, Pp.7- 15

(١٧) سلوى هويدي، مرجع مذکور، ص ٤٨ وما بعدها.

(١٨) سلوى هويدي، ص ٨٣ وما بعدها.

(١٩) سلوى هويدي، ص ١٢١ وما بعدها.

(٢٠) مصطفى الشابي، ص ٢٧ - ٣١.

(٢١) مصطفى الشابي، ص ٣٩ وما بعدها.

(٢٢) سلوى هويدي، ص ١٤٢ وما بعدها.

- (٢٣) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، مرجع مذکور، ص ٨٩ وما بعدها.
- (٢٤) مصطفى الشابي، **مرجع مذکور**، ص ٢٢-٢٤.
- (٢٥) دانييل شروتز، **تجار/الصويرة**، مرجع مذکور، ص ١٨.
- (٢٦) نفس المرجع، ص ٤٧ + ٤٨.
- (٢٧) نفس المرجع، ص ٢١.
- (٢٨) نفس المرجع، ص ٢٤.
- (٢٩) نفس المرجع، ص ٥٠.
- (٣٠) مصطفى الشابي، ص ٢٧.
- (٣١) نفس المرجع، ص ٤٥-٦٠.
- (٣٢) مصطفى الشابي، ص ٦١-٧٦.
- (٣٣) نورا لافي، "السلطات الحضرية في تونس وأواخر العصر العثماني. استمرار النظام القديم"، ضمن: **المجالس البلدية في حوض البحر الأبيض المتوسط**، ترجمة: عثمان مصطفى عثمان، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦، ص ٣١١-٣٤٠.
- (٣٤) ستيفان فيبر، "التنظيم الحضري بين اللوائح العثمانية والمصالح الخاصة والمشاركة السياسية: بلدية دمشق في أواخر العصر العثماني (١٨٦٤-١٩١٨)"، ضمن: **المجالس البلدية في حوض البحر الأبيض المتوسط**، ترجمة: عثمان مصطفى عثمان، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦، ص ٢٤٥-٣١٠.
- (٣٥) المهدي جراد، **تجار البلاط بإيالة تونس. أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر**، كلية الآداب والعلوم اللسانية بسوسة/ دار الاتحاد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ١٩.
- (٣٦) المهدي جراد، **تجار البلاط**، مرجع مذکور، ص ٣١.
- (٣٧) المهدي جراد، **عائلات المخزن**، مرجع مذکور، ص ٩٧.
- (٣٨) المهدي جراد، **تجار البلاط**، مرجع مذکور، ص ٤٥.
- (٣٩) محمد الفريني، **زيت الزيتون في إيالة تونس: تاريخ مادة غذائية أساسية في العهد الحديث**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، ٢٠١٦، ص ٣١٤ وما بعدها.
- (٤٠) محمد الفريني، ص ٢٥٧-٢٥٩.
- (٤١) رضا بن رجب، **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية**، دار المدار الإسلامي، ٢٠١٠، ص ١٣.
- (٤٢) نفس المرجع، ص ١٠٦ وما بعدها.
- (٤٣) نفس المرجع، ص ١٦٠ وما بعدها.
- (٤٤) نفس المرجع، ص ٤٢٨.
- (٤٥) المهدي جراد، **تجار البلاط**، مرجع مذکور، ص ٤١-٤٢.
- (٤٦) المهدي جراد، **تجار البلاط**، ص ٤٧ وما بعدها.
- (٤٧) مصطفى الشابي، ص ١٤٩-١٥١.
- (٤٨) مصطفى الشابي، ص ١٧٥-١٧٦.
- (٤٩) المهدي جراد، **تجار البلاط**، ص ٦٥ + ٦٤ وما بعدها.
- (٥٠) المهدي جراد، **تجار البلاط**، ص ١٣٠.
- (٥١) المهدي جراد، **تجار البلاط**، ص ١١١.
- (٥٢) نللي حنا، **تجار القاهرة في العصر العثماني. سيرة أبو طاقية ثهابندر التجار**، ترجمة: رؤوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، ص ٨٦ وما بعدها.
- (٥٣) نللي حنا، **مصر العثمانية والتحولت العالمية (١٥٠٠-١٨٠٠)**، ترجمة: مجدي جرجس، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦، ص ١٠٧ وما بعدها.
- (٥٤) فرنان برودل، **الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية. من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر. الجزء الثاني: التبادل التجاري وعملياته**، ترجمة: مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣، ص ١٧٩.
- (٥٥) فرنان برودل، ص ١٧٩-١٩٧.
- (٥٦) نللي حنا، **حرفيون مستثمرون. بواكير تطور الرأسمالية في مصر**، ترجمة: كمال السيد، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١، ص ٧٧ وما بعدها.
- (٥٧) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ٧٦.
- (٥٨) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ٣٤٩ وما بعدها.
- (٥٩) أحمد التوفيق، ص ٣٤٨ وما بعدها.
- (٦٠) أحمد التوفيق، ص ٣٧١-٣٧٢.
- (٦١) أحمد التوفيق، ص ٣٧٣-٣٧٤.
- (٦٢) دانييل شروتز، **تجار الصويرة**، ص ٦٤ وما بعدها.
- (٦٣) مصطفى الشابي، ص ١٣١-١٣٧.
- (٦٤) مصطفى الشابي، ص ٨١.
- (٦٥) مصطفى الشابي، ص ٨٣.
- (٦٦) مصطفى الشابي، ص ٨٤ وما بعدها.
- (٦٧) سلوى هويدي، ص ٢٠٩.
- (٦٨) سلوى هويدي، ص ٢٢١.
- (٦٩) سلوى هويدي، ص ٢٢٣ وما بعدها.
- (٧٠) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ٢٠٣.
- (٧١) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ٣٧٠. سلوى هويدي، ص ٢٦٦ وما بعدها.
- (٧٢) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ٢٠٦.
- (٧٣) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ٣٢٧.
- (٧٤) سلوى هويدي، ص ١٦١.
- (٧٥) المهدي جراد، **تجار البلاط**، ص ٢٢ + ٢٣.
- (٧٦) أحمد التوفيق، ص ٣٨٢-٣٨٩.
- (٧٧) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ٧٣-٧٤.
- (٧٨) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ١٧٧.
- (٧٩) مصطفى الشابي، ص ١١٢-١١٦.
- (٨٠) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ٣٢.
- (٨١) مهدي جراد، **عائلات المخزن**، ص ٤٩.
- (٨٢) أحمد التوفيق، ص ١١٣ وما بعدها.
- (٨٣) مصطفى الشابي، ص ١١٩-١٣٠.

La Tunisie moderne est grosse) مستهلك كبير للتقاليد" (consommatrice de traditions). وبعض من هذه الممارسات الثقافية حافظ على أصالته والبعض الآخر وُظف بطريقة جديدة (Un nouvel usage à un objet ancien) انظر:

Abdelwahab Bouhdiba, «L'artisanat tunisien contemporain», *Culture et société*, Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis, Tunis, 1978, pp.109-127, p.119.

(٩٨) إدوارد كار، ما هو التاريخ؟، ترجمة: ربهام عبد المعبود، عالم الأدب للترجمة والنشر، مصر، ٢٠١٨، ص ٣٢-٣٣.

(٩٩) نور الدين الدقي/ ليلي عده/ الهادي جلاب، المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية: سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر عدد ١، تونس، ١٩٩٧، ص ٨٦-٨٧.

(100) Abdelbaki Hermassi, «Elite et société en Tunisie : Intégration et mobilisation», *R. T. S. S. C.E.R.E.S*, Tunis, N16, Mars 1969, pp.11-19.

عادل بن يوسف، "كتابة المذكرات والسير الذاتية: رصد وقراءة لإصدارات السياسيين والنقابيين التونسيين منذ سنة ١٩٥٦"، ضمن: دراسات حول الدولة والثقافة والمجتمع في المجال العربي-الإسلامي: أعمال مهداة إلى الأستاذ المتميز عبد الجليل التميمي، جمع النصوص وقدم لها: إبراهيم محمد السعداوي، الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية/ مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة الدراسات التاريخية عدد ٢٢، تونس، ٢٠١٢، الجزء الأول، ص ٤٣٩-٤٧٨.

(٨٤) حسين بوجرة، "مكانة الفرد وتعدد المجال في تشكّل وإعادة تشكّل الشبكات"، ضمن: شبكات التواصل في المغرب والعالم المتوسطي (تنسيق: عبد الرحيم بنحادة- عبد الرحمان المودن- محمد لزهري الغربي)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ٢٠٠٨، ص ١٧٥-١٩٩، ص ١٩١.

(٨٥) مهدي جراد، عائلات المخزن، ص ٢٨٠.

(٨٦) مهدي جراد، عائلات المخزن، ص ٢٨٢.

(٨٧) تجار الصويرة، ص ٧٢.

(٨٨) مصطفى الشابي، ص ٩٥ وما بعدها.

(٨٩) مصطفى الشابي، ص ١٠٩ وما بعدها.

(٩٠) الرسمين التوضيحيين من عمل صاحب الدراسة.

(٩١) عبد الواحد المكني، النخب الاجتماعية التونسية زمن

الاستعمار الفرنسي (١٨٨١-١٩٥٦): الأشراف والبلدية

مثالا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفافس،

٢٠٠٤، ص ٣١-٩٨. لمياء عبيدي، آل بن عاشور: رحلة في فكر

العالم التونسي، دار آفاق: برسبيكتيف للنشر بتونس، ٢٠١٥.

(92) Houssein Boujarra, «Ulama et awliya dans l'Algérie et la Tunisie de 16(e) 17(e) siècle», In, *Etre notable au Maghreb: Dynamique des configurations notabiliaires*, I.R.M.C, Maisonneuve et Larose, Paris, 2006, pp.89- 107.

(93) Abdelhamid Hénia, «Les notables dans la Tunisie de l'intérieur (18(e)-19(e) siècle)», In, *Etre notable au Maghreb: Op. Cit*, pp.141- 151. Mohamed Lazhar Gharbi, «l'historiographie tunisienne de la période moderne et contemporaine et le problème de la périodisation», In, *Itinéraire d'un historien et d'une historiographie, Mélanges de DIRASET offerts à Mohamed-Hédi Cherif*, Sous la direction de : Abdelhamid Hénia, C.P.U, Laboratoire de recherche DIRASET-Université de Tunis, 2008, pp.177-186

(٩٤) محمد الأزهر الغربي، "الدرضية الاقتصادية لفئة العلماء بالبلاد

التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، ضمن:

النخبة والسلطة في العالم العربي خلال العصر الحديث

والمعاصر، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية،

سلسلة التاريخ عدد ٥، تونس، ١٩٩٢، ص ٢٦٩-٢٨٢.

(95) Abdelhamid Hénia, *Le frère, le Sujet et le citoyen : Dynamique du statut politique de l'individu en Tunisie*, L'Or du temps. Collection: Mémoire historique de la Tunisie, Tunis, 2015, p.178- 179.

(٩٦) محمد الطاهر المنصوري، "مراجعة كتاب النخ، الرعية،

والمواطن: دينامية الوضع السياسي للفرد في البلاد

التونسية"، مجلة أسطور، الدوحة، العدد ٤، ٢٠١٦، صص ١٨٢-

١٨٥، ص ١٨٢

(٩٧) بين الأستاذ عبد الوهاب بوحدية أن بناء الدولة الوطنية تشابك

مع محاولة استرجاعها لممارسات تراثية عديدة تمّ تعييبها أو

نسيانها خلال الفترة الاستعمارية حيث أنّ "تونس الحديثة هي